المبحث الأول

الأصول

اولا: السمـــــاع

السماع لغة: مصدر جيء به على غير فعله، يقال: اخذت عنـــه ســمعا وســـماعا[1]. فالسمع مصدر قياسي فعله (سمع)، اما السماع فهو مصدرا غير قياسي، وهو ما سمعت بـــه فشاع و تكلم به [2].

اما اصطلاحا ، فهو ((الاخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بهـــا))[3]. وينـــدرج تحته ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القران، وكـــلام نبيـــه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، الى ان فسدت الالسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا))[4].

فالسماع لابد له من تحقق المباشرة في اخذ المادة اللغوية، وان لم يتم بهذه الصورة فلا يعد سماعا [5]. أي انه لا يسمى سماعا ما لم يعتمد على المشافهة.

عرف السماع بهذا المعنى – اول الامر – في القرن الثاني الهجري، معتمدا في نشأته على العلماء الاوائل، امثال عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي(١١٧هـ)، ويحيـــى بــــن

---

(١) ينظر: لسان العرب: ١٦٢/٨ (سمع) ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٥/٨ (سمع).

(٣) انباه الرواة على انباه النحاة : ٢ / ٢٥٨، للقفطي (٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد ابي الفضـــل ابـــراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٠م.

(٤) الاقتراح في علم اصول النحو: ١٤، لجلال الدين السيوطي ، ط٢، دائرة المعارف العثمانية بحيـــدر ابـــاد ١٣٥٩ هـ

(٥) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب:٣٤١ .

يعمر (١٢٩ هـ)، وعيسى بن عمر (١٤٩ هـ) ، وابي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) ، وابي زيد (٢١٥ هـ)، والنضر بن شميل (٢٠٣هـ)[١].

غير ان ذلك لا يمنع من وجود مواقف لغوية قبل ذلك التاريخ، اعتمد فيها على السماع، ولكنه كان يأخذ مكانه في مجالس العلماء لا على انه سماع قائم على مناهج واصول وانما كان سبيلا دعت اليه الحاجة في تفسير لفظ من الفاظ القران الكريم، او الحديث النبوي الشريف[٢]. فقد جاءت الاخبار بتوقف بعض الصحابة امام مفردات يسألون عن معانيها لم تكن بلهجات قومهم[٣].

فالسماع بمفهومه الاصطلاحي القائم على مناهج واصول، يعد مرحلة لاحقة للسماع بمفهومه العام، الذي يفتقد العامل القصدي في استقراء اللغة. تلك القصدية التي نراها مجسدة في عمل العلماء الرواة، الذين اهتموا بجمع اللغة وتدوينها منذ العقد الثاني للقرن الثاني الهجري[٤]. أي ان سماعهم لم يكن من الامور العامة، كما كان عليه في القرن الاول، بل اخذوا يطلبون اللغة لذاتها، رعاية للكتاب الكريم، وحفاظا على هذه اللغة من الضياع واللسان العربي من اللحن والتحريف[٥].

والسماع في الميدان اللغوي وثيق الصلة بالرواية والنص القراني، وكذلك الحديث النبوي الشريف، بوصفهما جميعا نصوصا يعتمد في نقلها على السماع والرواية[٦].

وقد تشدد العلماء الرواة في تحري الصدق والامانة في نقل اللغة ((فأصابهم من التحرج ما اصاب اهل الحديث، فوقفوا عند حد السماع ، لايجيزون من اللغة غير ما وعته

---

[١]ينظر: الاعراب الرواة: ٧٨، للدكتور عبد الحميد الشلقاني ، ط٢، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والاعلان طرابلس – ليبيا، ١٣٩١ هـ – ١٩٨٢م.

[٢] ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ٦١ ، للدكتور احمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب ١٣٩٦ هـ–١٩٧٦م.

[٣]ينظر: الاعراب الرواة: ٤٤.

[٤] ينظر: المعجم العربي: ١٥٢، د. رياض زكي قاسم.

[٥] ينظر: من لغات العرب لغة هذيل : ١٠، للدكتور عبد الجواد الطيب، جامعة طرابلس.

[٦] القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ١١و١٢، لمحمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا.

اسماعهم من خلص الاعراب))[١] ، أي انهم اقتصروا في اخذهم على المشـافهة كمـا هـو الحـال عند المحدثين، اذ كان الحديث يروى بالمشافهة الى عصر متأخر . وعلى رأس اولئك ابو عمرو بن العلاء، الذي كان اشد تسليما للعرب[٢]. ثم تراس مذهب السماع بعده تلميذه عبد الملك بن قريب الاصمعي (٢١٦هـ) [٣]. ومرد ذلك التشدد ((تاثرهم بنظرية التوقيف، وشدة حرصهم على تراثهم الادبي والديني))[٤].

وقد تجلى سماع اللغويين في مظهرين اثنين، احدهما: ما سمعوه فعلا من الاعـراب فدونوه . والاخر: ما هو مدون اصلا لدى القبائل فجمعوه ونسخوه [٥] .

المظهر الاول: سار في اتجاهين : احدهما تمثل برحلة العلماء الى البوادي لمشافهة الاعراب . والآخر تمثل بانتقال الاعراب الى الامصار لغرض التكسب.

وقد كان ابو عمرو بن العلاء من اوائل العلماء الرواة الذين رحلوا الى الباديـة [٦] ويشاركه علماء الطبقة الاولى، وهم حماد الراوية (١٥٦هـ) ، والمفضل الضبي (١٦٨هـ) والخليل بن أحمد ، ويلحق بهم خلف الاحمر (١٨٠هـ). وعن هؤلاء أخـذ رجـال الطبقـة الثانية، أمثال يونس بن حبيب (١٨٢هـ) ، وابي عبيدة (٢١٠هـ) ، وابي زيـد الانصـاري والاصمعي ، وغيرهم [٧].

وعلى هذا يمكن القول، ان معظم علماء القرن الثاني قد رحلوا الى البادية وشـافهوا اعرابها ، وكذلك فعل عدد من علماء القرنين الثالث والرابع [٨] .

---

(١) رواية اللغة: ٣١٣ و٣١٤ ، للدكتور عبد الحميد الشلقانى، دار المعارف بمصر.

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٦/١ ، لمحمد بن سلام الجمحي (٢٣١ هـ) ، قرأه وشـرحه: محمـود محمد شاكر ، مطبعة المدنى ، القاهرة، ١٩٧٤ م.

(٣) ينظر: رواية اللغة : ٣١٣و٣١٤.

(٤) في اصول اللغة والنحو : ٨٢، للدكتور فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب ، بيروت، ١٩٦٩م.

(٥) ينظر: رواية اللغة : ٨ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: الصحيفة نفسها .

(٧) ينظر: المعجم العربي : ١٥٥، د. رياض زكي قاسم.

(٨) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة :٢٢ ، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٧٢م.

ومما يؤخذ على اولئك الذين رحلوا الى البادية انهم عدوا اللغة العربية واحدة ، مع اختلاف القبائل، الفاظا، وتراكيب ، ولهجات [١] . فصارت العربية مزدحمة بالفاظ، رد معظمها الى ظواهر لغوية كالترادف ، والمشترك اللفظي ، والتضاد. ولو صنف ما جمع من هذه اللغة بحسب القبائل التي تكلمت بها، لخرج كثير من تلك الالفاظ من حيز تلك الظواهر.

ولم تكن الرحلة الى البادية المسار الوحيد في السماع ، انما كانت هناك رحلة من البادية الى الامصار، تمثلت بمجيء الاعراب انفسهم ، اذ انهم ((ابوا الا يكون لهم نصيب في تلك الحركة العلمية الجليلة ، فتوالت موجاتهم الى الامصار ، فرادى وجماعات ، يحملون معهم ثروة البادية اللغوية ، ويتلقاهم العلماء للسماع عنهم))[٢]. وهذا يمثل الاتجاه الاخر الذي الذي سار فيه العلماء في سماعهم.

ومن الباحثين من يرى ان رحلة الاعراب الى الامصار سبقت رحلة العلماء الى البادية، قال الرافعي ((لم يكن للرواة في القرن الاول من حاجة الى البادية؛ لانهم لم يكونوا قد بلغوا الغاية في تجريد القياس ، وتعليل النحو وتفريعه ، وكان ذلك الامر لما يضطرب والمادة لاتزال باقية ، وفي الناس فضل بعد؛ ولهذا نقطع جزما بان الرحلة الى البادية في طلب اللغة لم تكن في القرن الاولى البتة ، وانما كان يعنى الرواة بالسماع من العرب))[٣].

ويبدو ان الرافعي اراد بقوله (السماع من العرب) انتقال الاعراب الى الامصار وسماع العلماء لهم ، وقد جعل هذا العمل المظهر الاول في السماع ، ثم يتبعه المظهر الاخر المتمثل برحلة العلماء الى البادية في القرن الثاني. والباحث يرى ان السماع بمظهرية قد عرف في القرن الثاني ، وان رحلة العلماء سبقت رحلة الاعراب.

ويشير الدكتور محمد عيد الى ان الالتقاء بين الاعراب والرواه بدأ عنيفا قويا في تلك المدة – أي في القرن الثاني – ثم اخذ يضعف حتى توقف مع نهاية القرن الرابع الهجري ويستشهد على ذلك بقول السيوطي : انا لانكاد نرى بدويا فصيحا [٤] .

---

(١) ينظر: ضحى الاسلام : ٢/ ٢٥٢ ، لأحمد امين ، ط١٠ ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان .

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة : ٢٢.

(٣) تاريخ اداب العرب : ١/ ٣٤٢ و ٣٤٣ ، ط٢ ، مطبعة الاستقامة، ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠م.

(٤) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة : ٢٣.

ونحن لانوافقه الرأي تماما ، فالسماع ضعف بعد القرن الثاني لكنه لم ينته، ومما يؤكد ذلك ان الازهري قد سمع من العرب حين وقع في اسر القرامطة ، اذ قال : ((ولم اودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعا منهم ٠٠))[١]. وكذلك ابن فارس، الذي اعتمد في تأليف (المجمل) على السماع بشكل صريح ، إذ قال : ((واذكر ما صح من ذلك سماعا ، او من كتاب لا يشك في صحة نسبه))[٢]-.

وقد اخذ الاعتماد على السماع يضعف شيئا فشيئا ، وتضاءل بعد القرن الرابع الهجري ، ولكنه لم ينته ، اذ ان العلماء الاوائل قد ابلوا به بلاءً حسنا ، وجمعوا بوساطته مادة لغوية ضخمة. ونجد عند المتأخرين اشارات تؤكد اعتمادهم في بعض المواضع على السماع ومن امثلة ذلك، ما نجده عند الزمخشري في (اساس البلاغة) ، والزبيدي في (تاج العروس) . ولكي نكون دقيقين في حكمنا نقول ان السماع اسلوب في نقل اللغة ، بدأ قويا عنيفا في القرون الاولى، ثم بدأ يضعف ، ولكنه لم ينته.

والسماع عند المتأخرين لم يقتصر على مشافهة الاعراب ، وانما تعدى ذلك الى السماع من العلماء والمعاصرين ، ومن عامة الناس، الذين تنقل عنهم استعمالاتهم الخاصة بحياتهم اليومية ٠٠ وغايتهم في ذلك هي تحقيق المنقول ، واثبات صحته او عدمها [٣] . وقد عزا الدكتور هاشم طه شلاش ذلك الى ((أن الثقات من رواة اللغة عدموا في العصور المتأخرة؛ بسبب فساد اللسان ، واختلاط العرب بامم كثيرة من الاعاجم))[٤]. واشار ايضا الى ان ما ذكره اصحاب المعجمات المتأخرة من مشافهة الاعراب لا يمكن الاعتماد عليه ما لم يدعمه نقل اخر من قبائل فصيحة، نبهت عليها المعجمات المتقدمة [٥] .

---

[١] التهذيب: ١/ ٤٠ .

[٢] مجمل اللغة : ١٦٨/١، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

[٣] ينظر: الزبيدي في كتابه تاج العروس : ٢٢٥ ، للدكتور هاشم طه شلاش ، ط١ ، دار الكتاب ، بغداد ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

[٤] المصدر نفسه : الصحيفة نفسها.

[٥] ينظر: المصدر نفسه : الصحيفة نفسها.

ويمكن توزيع ما سمع عن الاعراب على قسمين، احدهما : يكون محدودا مضبوطا لا يحتمله شك ، كما اذا اشار العرب الى شيء ونطقوا به ، فأشاروا الى انسان وقالوا انسان.. وقد تدل عليه القرائن . والاخر: يكون غير محدود يدخل الشك في معناه ، بل لا يفهمه العربي نفسه في دقة . فإذا كان هذا الشأن في الاعراب انفسهم فما ظنك بعالم لغوي يقيم بينهم ؟ لا شك أنه يخطئ احيانا ، ويقارب احيانا ، وهذا – من غير شك – سبب من اسباب ما نرى من اختلاف في تفسير الكلمات في المعجمات ، فهم يختلفون في تفسير الكلمات بحسب ما فهموا من الاعراب[1] .

ولم يقتصر عمل اولئك العلماء في رحلتهم الى البادية على المشافهة والحفظ في الصدور ، بل كانوا يحملون القراطيس والاحبار؛ لتدوين ما يسمعون وحفظه ، وقد ساعد على بلوغ هذه الحركة العلمية غايتها استخدام الورق، الذي بدأ يصنع في بغداد في عهد الرشيد [2].

المظهر الثاني: تمثل بجمع ما هو مدون اصلا لدى القبائل، إذ نسب الى الأعراب انفسهم تدوين ما سمعوه من الفاظ اللغة. وهذا يعني ان الكتابة كانت طريقا من طرق نقل اللغة[3]. وقد ادى هذا العمل الى دخول التصحيف فيما نقله العلماء ؛ لأنهم أخذوا عن تواليف،بعضها يفتقر الى التنقيط ، وبعضها الآخر يفتقر الى الدقة فيه [4].

ولم تكن معرفة اللغويين بالسماع واحدة ، بل كانت متفاوتة، فالكوفيون لم يعرفوا السماع في اللغة إلا في وقت متأخرعن البصريين ، فقد كانوا خلالها مشغولين بالشعر وروايته قرابة قرن من الزمان [5] . ومما يؤكد ذلك ان بعضا من اصحاب التراجم وضع ابا جعفر الرؤاسي (١٨٧هـ) في الطبقة الكوفية الاولى ، وابا عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر

---

(١) ينظر: ضحى الاسلام : ٢/ ٢٥٦ و٢٥٧.
(٢) ينظر: العصر العباسي الاول : ١٠٣ ، للدكتور شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ .
(٣) ينظر: القياس النحوي : ٢١.
(٤) ينظر: في اصول اللغة والنحو : ٦٦و٦٧.
(٥) ينظر: القياس النحوي :٦١.

في الطبقة البصرية الرابعة [١] ، وجعلوا الرؤاسي ممن اخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر [٢].

وفي معرض الموازنة بين البصريين والكوفيين فيما يتعلق بدقة السماع، رجح احد الباحثين كفة البصريين ؛ إذا إنهم تحروا الدقة في السماع عن العرب الموثوق بهم، أكثر من الكوفيين [٣] .ويبدو ان العلة في ترجيح كفة البصريين، هي ان الكوفيين توسعوا في حدود السماع، فاجازوه من قبائل رفض البصريون الاحتجاج بكلامها، ثم انهم اتخذوا من الشواهد المفردة اساسا اعتمدوا عليه في كثير من المسائل.

إن السماع الذي اعتمد عليه في اخذ اللغة اما ان يكون من لفظ الشيخ ، او من العربي، وهو بقسميه له صيغ متعددة ، أعلاها ان يقول : املى علي فلان ، او امل على فلان[٤]، ومن امثلة ذلك، قول القالي ((املى علينا ابو الحسن الاخفش، قال: مهلهل بن ربيعة – ومهلهل لقب – وانما سمي مهلهلا بقوله:

لما توعر في الغبار هجينهم هلهلت[٥] أثأر جابرا او صنبلا))[٦] .

.

ويلي ذلك ان يقول : سمعت [٧]، ومن امثلة ذلك ، قول الازهري عن ثعلب (٢٩١ هـ): ((وسمعت اعرابيا يحضر مجلس أبن الاعرابي يقول : معنى اصدع بما تؤمر، أي

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين : ٣٥ و٤٠ و١٢٥ ، لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ) ، تحقيق: محمد ابي الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢ هـ– ١٩٧٣م.

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٢٥.

(٣) ينظر: القياس النحوي : ٨٣.

(٤) المزهر: ١/١٤٥.

(٥) هلهلت اثأر: أي كدت، يقال: هلهلت ادركه كما يقال: كدت ادركه. ينظر: اللسان: ٧٠٦/١١ (هلل).

(٦) الامالي : ١٢٩/٢ ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

(٧) ينظر: المزهر: ١/١٤٦.

اقصــد بما تؤمر))[١]. ونجد بعض المعجمين لا يحدد الرواة الذين ســمعوا عــن الاعــراب كقول الصـــــاحب بن عباد: ((وسمع بعض فصحاء العــرب: ســمخ الــزرع: اول مــا يطلع))[٢].

ويلي ذلك ان يقول: حدثني فلان، وحدثنا فلان [٣]، ومن امثلة ذلك ، قــول القــالي: ((حدثني ابو بكر بن دريد، قال: حدثني ابو حاتم، قال: قلت للاصمعي: اتقول في التهدد: ابرق وارعد؟ فقال: لا، لست اقول ذلك الا ان ارى البرق او اسمع الرعد))[٤].

ويلي ذلك ان يقول : أخبرني فلان ، وأخبرنا فلان [٥]، ومن امثلة ذلك، قول ثعلــب: ((أخبرنا ابو المنهال، قال: اخبرنا ابو زيد قال: السانح: الذي يليك ميامنه اذا مر من طير او ظبي او غيره. والبارح: الذي يليك مياسره اذا مر بك. وان استقبلك فهو ناطح..))[٦] . وقول وقول الزبيدي : ((وألتي بالضم وكسر التاء المثناة بهذا ضــبط يــاقوت، وألتــى كحبلــى، والمشهور الاول : قلعة في بلاد الروم وهي بلدة حصينة في بلاد الكرج قرب تفلــيس كمــا اخبرني من دخلها))[٧]

ويلي ذلك ان يقول : قال لي فلان [٨] ، ومن امثلة ذلك، قول القالي: ((قال لــي ابــو بكر: البجيل: الكبير.. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين وقف على بقيع الغرقد: (لقد اصبتم خيرا بجيلا وسبقتم شرا طويلا)))[٩].

---

[١] التهذيب : ٢/٦ (صدع).

[٢] الميحط في اللغة: ٤/ ٢٧٣ (سمخ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن ال ياسين، ط١، عــالم الكتــب، بيــروت ١٤١٤هــ - ١٩٩٤م.

[٣] ينظر: المزهر : ١/ ١٤٧.

[٤] الامالي: ٩٦/١.

[٥] ينظر: المزهر : ١/ ١٥٠.

[٦] المصدر نفسه : ١٥١/١. لم يرد هذا النص في مجالس ثعلب.

[٧] التاج : ٤/ ٤٢٤ (ألت).

[٨] ينظر المزهر : ١/ ١٥١.

[٩] الامالي: ٦٧/٢.

ويلي ذلك ان يقول : قال فلان . من غير (لي) [١]. وقد استعمل القالي هذا الاسلوب كثيرا ، كقوله ((قال ابو حاتم ، العرب تقول : ثوب مخيط ومخيوط ومخيط))[٢] ، وقوله وقوله

ايضا : ((قال يعقوب : ليلة طخياء بينة الطخاء ، وكذلك اذا كان السحاب بغير قمر واشتدت الظلمة، ويقال طخا الليل))[٣].

وقد اتخذ السماع اساسا للتفاضل بين الاراء ، فقد روى الازهري، عن ابي عبيد، عن الاصمعي، قوله: ((اذا ولدت الناقة لغير تمام ولكنها خدجت لستة اشهر او سبعة فعطفت على ولد عام اول فهي صعود ٠٠ وقال الليث : الصعود : الناقة يموت حوارها فترجع الى فصيلها فتدر عليه ٠٠ قلت والقول ما قاله الاصمعي ، سماع من العرب ، ولا تكون صعودا حتى تكون خادجا))[٤].

وقد لايتم السماع بشكل مباشر من لفظ الشيخ او العربي ، وانما يكون سماعا على الشيخ بقراءة غيره ، فيقول : قرئ على فلان وانا اسمع [٥]. ومن امثلة ذلك ، قول القالي : ((وقرئ على ابي بكر بن الانباري في شعر ابن مقبل وانا اسمع:

يهززن للمشي اوصالا منعمة هز الجنوب معا عيدان يبرينا
او كاهتزاز رديني تناوله ايدي التجار[٦] فزادوا متنه لينا.)) [٧]

وبعد كل ما فات لابد ان نسأل ، هل يعتمد في اخذ اللغة على السماع فقط، او يشاركه القياس ؟

---

[١] المزهر: ١/١٥١.
[٢] البارع : ٢٣٦ (خيط).
[٣] المصدر نفسه : ٢٤٢ (طخي).
[٤] التهذيب : ٢/ ٩ (صعد).
[٥] ينظر: المزهر : ١/ ١٦١.
[٦] التجار: جمع تاجر، وهو بائع الخمر. ينظر: الصحاح : ٢/٦٠٠ (تجر).
[٧] الامالي: ١/٢٢٩.

ولو نظرنا في اول معجم لغوي ظهر في العربية وهو (العين) لوجدنا صاحبه قد عني بالقياس في مواضع متعددة ، يذكر وجهته ، وينص على ما يخالفه ، من غير ان يخطئه لغة كان او شذوذا، كما في (قطع ، وعقر ، ونقع ، وعكن ، وعكف)[١]. فقد قال في مادة (قطع) : ((والأقطع : المقطوع اليد ، والجمع قطعان ، والقياس ان نقول : قطع ؛ لأن جمع افعل فعل، الا قليلا ، ولكنهم يقولون : قطع الرجل؛ لأنه فعل به))[٢].

ونجده، احيانا، يستعمله لتعليل بعض الصيغ[٣] ، كقوله: ((امرأة عاقر وبها عقر ، وقد عقرت تعقر ، عقرت تعقر احسن ؛ لأن ذلك شيء ينزل بها وليس من فعلها بنفسها))[٤].وقد يعلل صيغا غير موجودة [٥] ، كقوله: ((النقيعة: هي العبيطة من الابل.. يقال: نقعوا النقيعة ، ولا يقال أنقعوا ؛ لأنه لا يريد انقاعها في الماء))[٦]. ويقرب من ذلك ان ان يورد الاقيسة لافتراض الصيغ التي لم يسمعها ، ويمكن اشتقاقها من المادة ، كقوله: ((العكن: الاطواء في بطن الجارية السمينة ، ويجوز جارية عكناء ٠٠ ولكنهم يقولون معكنة))[٧] .

واذا اردنا ان نضع حدا للقياس اللغوي ، قلنا هو ((محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ، في صوغ اصول المادة وفروعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك))[٨].

وللقياس انواع كثيرة ، ما يهمنا منها هو ((ان تعمد الى اسم وضع لمعنى، يشتمل على وصف، يدور معه الاسم وجودا وعدما، فتعدي هذا الاسم الى معنى آخر، تحقق فيه ذلك

---

[١] ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب :٢٥٢.

[٢] العين: ١٣٥/١، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

[٣] ينظر: المعجم العربي : ١/ ٢٥٨ ، د. حسين نصار.

[٤] العين : ١٥٠/١ (عقر).

[٥] ينظر: المعجم العربي : ١/ ٢٥٨ ، د. حسين نصار

[٦] العين :١٧٢/١ (نقع).

[٧] المصدر نفسه : ٢٠٣/١ (عكن)

[٨] اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢٢، لعباس حسن ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.

الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة، ومثال هذا، اسم الخمر، عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل، فأن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من افراد الخمر، ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية))[١].

والقياس ضرورة لابد منه في اللغة ؛ ((إذ المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، وتنتهي دونها ارقام الحاسبين، فلم تكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني الفاظا عينها، كاسماء المطر، والنبات، والعلم، والعقل، وتوسل للدلالة على بقيتها بمقاييس قدرها))[٢].

وهو أمر لابد منه لاستيعاب مالم يصل إلينا، إذ ((ذهب علماؤنا أو اكثرهم إلى أن الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الاقل٠٠ ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاء شعر كثير وكلام كثير))[٣].

وقد عزا عبد الحميد الشلقاني تمسك أصحاب القياس بمدئهم هذا إلى ((أن كثرة بالغة من طلاب اللغة لم يكونوا من العرب، فكانت مسألة القياس ووضع اللغة تحت كليات عامة أسهل بكثير من محاولة الإحاطة باللغة، وحصر ما يمكن حصره عن طريق السماع))[٤].

ولكن هذه الدعوة شأن كل جديد وجدت معارضة، حمل لواءها أصحاب النزعة النقلية[٥]. وفي مقدمتهم أبو عمر وبن العلاء، والأصمعي، وأبو زيد، ثم لف لفهم أصحاب المعجمات فيما بعد، كالجوهري، وابن منظور، والزبيدي، فلم يقيسوا على ما نقلوا، ولم يختلف بعضهم عن بعض إلا في زيادة الكمية المنقولة أو نقصها، وكثرة الاستشهاد أو قلته ونحو ذلك[٦].

---

[١] القياس في اللغة العربية: ٢٦، لمحمد الخضر حسين، ط ٢ ، دار الحداثة ، بيروت، ١٩٨٣ م.
[٢] المصدر نفسه: ٢٣.
[٣] الصاحبي: ٥٨، لابن فارس، تحقيق: السيد احمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
[٤] رواية اللغة : ٣١٩.
[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٠.
[٦] ينظر: من اسرار اللغة: ١٣، للدكتور ابراهيم انيس، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

إن الذي دفع اولئك إلى التزام السماع هو ((قداسة العربية، وقد نشر القرآن عليها حمايته، وضمن الخلود للكثير من مفرداتها وتراكيبها وأساليبها، وقد حبب الى النفوس استقرار العربية على ما هي عليه، وكره إليها قبول المؤثرات الخارجية من اللغات الاخرى))(١).

وإذا ما وازنا بين السماع والقياس، ايهم يعتمد عليه أولا ؟ قلنا إن الباحثين- قدماء و محدثين- متفقون على ان السماع اصل والقياس فرع منه، فقد قال ابن جني (٣٩٢هـ): ((إذا اداك القياس الى شيء، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه، وهذا يشبهه شيء من اصول الفقه، نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه))(٢).

والباحث يرى ان السماع والقياس اصلان لابد من الاعتماد عليهما، وإن اختلفت نسبة اهميتهما، وعدم التزمت في التزام السماع حسب، من غير ان يكون معه شيء من القياس، إذا ما دعت الحاجة إليه؛ لان اللغة بوصفها كائنا حيا تنمو وتتطور، ويلحقها الضعف، وتتلقى المؤثرات الخارجية، بل تلد وتموت. وعلى هذا لابد للعربية ان تحتفظ بكل المفردات التي قدر لها الخلود، كتلك التي خلدها القرآن، ولها الى جانب هذا ان تتلقى المؤثرات الخارجية، وان تتسع لكل جديد يتسق مع اصولها وقوانينها، ولا سبيل الى ذلك الا بقاعدة تسمح بدخول الالفاظ المستحدثة، شريطة ان تكون على هيأة الفصحى وعلى قياسها(٣).

ومما يزيد في مشروعية القياس اللغوي اننا نراه معتمدا عليه في ظواهر لغوية كثيرة، أشار اليها اصحاب المعجمات المتقدمة، كالتعريب، الذي ارتكز في اساسه على مبدأ القياس في ضم الالفاظ الاعجمية تحت لواء المقاييس العربية، فتكون اللفظة الاعجمية عربية في هيأتها ووزنها، وتعامل معاملة العربي الصحيح.

فلا مانع اذن من الاعتماد على القياس، إذا كان لا يخرج عما وضعه العلماء الاوائل من شروط وقواعد، اقرت خلال (عصور الاحتجاج اللغوي). وقد وصف احد المحدثين هذا الاصل بانه الاتجاه الصحيح في ضوء التقدم الانساني، ولا سيما في ضوء علم اللغات او الالسنية(٤).

---

(١) رواية اللغة : ٣٢٣.

(٢) الخصائص: ١/١٢٥، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت – لبنان.

(٣) ينظر: رواية اللغة : ٣٢٣ و ٣٢٤.

(٤) ينظر: الثابت والمتحول (تأصيل الاصول) : ٢/١٥٧، لادونيس، ط ٢ ، دار العودة ، بيروت، ١٩٧٩ م.

ثانيا : الــــروايـــة

الرواية في أصلها اللغوي: الاستقاء، قال الاصـمعي: رويـت علـى أهلـي أروي ريا، وهو راو من قوم رواة، وهم الذين يأتونهم بالمـاء، والراويـة الجمـل الـذي يسـتقي الماء[1]؛ سمي بذلك على تسمية الشيء باسم غيره لقربة منه، ومنه سمي الرجل المستقي ايضا راوية[2].

ثم اطلقت الرواية – فيما بعد – على حمل الحديث والشعر، يقـال: روى الحـديث والشعر يرويه رواية وترواه، وراوية كذلك إذا كثرت روايته، والهاء للمبالغـة فـي صـفته بالرواية[3].

ويشترط في الرواية الاستظهار، اذ قال الجوهري: ((رويته الشعر تروية، أي حملتـه على روايته٠٠ وتقول: أنشد القصيدة يا هذا، ولا تقل اروهـا، الا أن تـأمره بروايتهـا، أي باستظهارها))[4].

وتفترق الرواية عن السماع في شرط المباشرة، فالسماع – كما أشرنا آنفا – هو أخذ مباشر للمادة اللغوية، أما الرواية فلا تشترط فيها تلك المباشرة، وهي عامة والسماع خاص لا يصدق إلا على المشافهة.

وقد جعل الدكتور محمد حسين آل ياسين السماع ضمن الرواية، ولـم يكـد يفصـل بينهما، إذ قال: ((الرواية بالمعنى الاصطلاحي هذا عملية جمع المـادة اللغويـة مـن افـواه العـرب الفصحاء، بالذهاب إليهم في بواديهم، أو بلقيهم في الحواضر، ثم نقل ذلك للدارسـين من الطلاب))[5].

---

(1) ينظر: المجمل: ٤٠٣/٢ و ٤٠٤ (روى).

(2) ينظر: اللسان: ٣٤٦/١٤ (روي).

(3) ينظر: المصدر نفسه : ٣٤٨/١٤ (روي).

(4) الصحاح : ٢٣٦٤/٦ (روى).

(5) الدراسات اللغوية عند العرب: ٣٤١.

والباحث لا يشاطره الرأي في ذلك، إذ انه خلط بين السماع والرواية، والفرق بينهما واضح في قوله، لكنه وضع ذلك كله تحت مصطلح الرواية التي تعد مرحلة لاحقة للسماع، وهي تتجسد بعملية نقل المادة اللغوية وحملها الى طلابها.

وإذا تتبعنا تاريخ الرواية اللغوية، بدا لنا أن ((رواية اللغة بطريقة علمية منظمة بدأت نشاطها في القرن الثاني الهجري))[١]؛ لانها كانت قبل ذلك محمولة على غيرها من العلوم الاسلامية، فالذين أخذوا أنفسهم بحفظ القرآن، وتفهم معانيه، واستيضاح أحكامه يعودون في بعض ما هم بسبيله إلى ما أثر عن العرب؛ لتفسير ما غمض من ألفاظه[٢]. ثم أنها لم تكن رواية لغوية بالمعنى المراد، وانما اختصت برواية الشعر وحفظه، ورواية أخبار العرب وأيامهم[٣]، أو ما تسمى برواية الانساب، التي بدأت منذ العصر الجاهلي حتى القرن الاول الهجري.

وقد جاءت الرواية اللغوية متأخرة عن الرواية الشعرية، التي استمرت حتى أواخر القرن الاول وبداية العقد الاول من القرن الثاني[٤]. وفي ذلك يقول (محمد التيمي ١٣٠هـ): ((وما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر))[٥].

غير ان ذلك لا يمنع من القول إن هذه المرحلة من الرواية ((تمثل الجذور الاولى لنضج الرواية فيما بعد))[٦]. فهي تعد بمثابة الطور الأول في تاريخ الرواية اللغوية.

أما طورها الآخر، فقد تمثل برواية الموروث العلمي الاسلامي، فإلى جانب الشعر كانت رواية الحديث، والعناية بأسانيده، ضبطا واتقانا[٧]. وهناك من الباحثين من يرى أن الرواية لم تصبح علما قائما بذاته إلا في الحديث النبوي الشريف[٨].

---

(١) في اللغة ودراستها: ١١٣.

(٢) ينظر: رواية اللغة: ٦٧.

(٣) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: ٦٥.

(٤) ينظر: المدارس المعجمية : ٨١.

(٥) المعجم العربي: ١٥٢، د. رياض زكي قاسم.

(٦) الدراسات اللغوية عند العرب: ٦٥.

(٧) ينظر: المدارس المعجمية : ٨١.

(٨) ينظر: تاريخ آداب العرب : ٣٢٤/١.

وقد كانت الرواية اللغوية في القرن الثاني الهجري شفوية، تعتمد بشكل أساسي على الذاكرة، خوفا من الوقوع في التصحيف، الذي ينشأ عن الاعتماد على الصحف المكتوبة(١).

ولا يمنع ذلك من وجود محاولات للتدوين ظهرت في القرن الاول، منها ما عمله أبو الاسود الدؤلي (٦٩هـ) في مجال ضبط الكتابة العربية، بوضع نقط للحركات، ثم اصبح ذلك بداية لعمل الحجاج بن يوسف (٩٥هـ) ويحيى بن يعمر في وضع نقط الاعجام؛ لتمييز الحروف المتشابهة في الصورة. وقد جعلت تلك الاعمال قراءة القرآن سهلة سليمة، وبعثت في القراء نزعة لتقعيد القضايا المتعلقة بلغة القرآن(٢).

وبحلول القرن الثاني الهجري بلغ التدوين اللغوي أشده ((فبدأ على شكل العناية بالغريب والنادر من الالفاظ، فكان التأليف في النوادر، ثم في الالفاظ المتفقة في الموضوع المعين، فبدأت في نهايته رسائل اللغة))(٣).

وقد اختلفت الرواية اللغوية عن رواية الحديث، في اعتماد الثانية على الاسناد اعتمادا كبيرا، أما الاولى فإن ((الرواد الاوائل من الرواة – ربما في القرن الثاني كله – لم يلتزموا الاسناد فيما رووه من المادة اللغوية، أو بالاحرى لم يدرسوا طرق الرواية دراسة نظرية يتبين منها كيفية الثقة، أو رفض الاسناد او المتن، ومن النادر العثور في آرائهم على اسناد متصل تنتهي نسبته الى السابقين، الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء))(٤).

ولكي نكون منصفين نقول إن العلماء الرواة كانوا يذكرون السند، ولكنهم لم يستمسكوا به طويلا كما استمسك المحدثون(٥). فقد استعمل اللغويون العبارات أنفسها التي استعملها المحدثون، وقالوا ان اللغة اداة تفسير الحديث، وان الاسناد من شروط النقل الصحيح(٦)، وفي

---

(١) ينظر: الدراسات اللغوية في القرن الثالث الهجري : ٢٠.

(٢) ينظر: مدخل الى فقه اللغة العربية: ١٦٦.

(٣) الدراسات اللغوية في القرن الثالث الهجري: ٢٠.

(٤) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة : ٨٤.

(٥) ينظر: ضحى الاسلام : ٢٥٨/٢.

(٦) ينظر: الاعراب الرواة : ٦٨.

هذا يقول ابو البركات الانباري (٥٧٧هـ): ((لولا الاسناد لادى ان يروي كل من أراد ما أراد، وهذا غاية الفساد))[١].

إن الاسناد في اللغة ظهر لاسباب، يرجع اهمها إلى أمرين:-

احدهما: ان العلماء كانوا يضعفون من يقتصر في عمله على الاخذ من الصحف، من غير أن يلقى العلماء، ويأخذ عنهم في مجالس علمهم، ويسمونه صحفيا. ومن هنا اشتقوا كلمة (التصحيف)[٢].

والاخر: الكذب في الاخبار، فقد نشأ عدد من الرواة يأخذون من الاخبار المكذوبة، ثم أن العلماء لم يهتموا بأمرهم إلا حيث يكون الخبر مظنة الشاهد أو موضع المثل، فهناك يطالبونه بالاسناد[٣].

إن الاسناد عند اللغويين ليس كما هو عند المحدثين، فعلماء اللغة لم يعرفوا شيئا ذا بال في تصنيف الاسناد الى عال وإلى نازل، كما هو عند اهل الحديث[٤]. وهو ينتهي، دوما، إلى عدد من الرواة الاوائل، من غير أن يتخطاهم الى من سبقهم[٥].

ويبدو إن الاسناد في الرواية اللغوية كان معظمه اسنادا مرسلا،وهو كما يقول ابو البركات الانباري: ((الذي انقطع سنده، نحو أن يروي ابن دريد عن ابي زيد))[٦]. ومعنى الانقطاع ان يكون بين الراويين راو أو أكثر . وهذا ما نجده بين ابن دريد المتوفى

---

[١] الاغراب في جدل الاعراب: ٤٦ و ٤٧، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

[٢] ينظر: مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: ٧٦ و ٧٧، للدكتور شرف الدين علي الراجحي، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

[٣] ينظر: تاريخ آداب العرب: ١/٢٩٠.

[٤] ينظر: مصطلح الحديث واثره على الدرس اللغوي عند العرب: ٧٨.

[٥] ينظر: المصدر نفسه : ٨٠.

[٦] لمع الادلة في أصول النحو:٩٠ ، تحقيق: سعيد الافعاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

سنة (٣٢١هـ) وابي زيد المتوفى سنة (٢١٥هـ). وهو اسناد لا تقبل روايته؛ لان العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل، يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف لم تعرف عدالته، فلا يقبل نقله[1].

ومن امثلة ذلك، ما رواه القالي، عن ابي عبيد (٢٢٤هـ)، قال: ((أرغد القوم: صاروا في عيش رغد))[2]. وما رواه ابن فارس، عن ابي عبيد ايضا، قال: ((ادت الناقة: رجعت حنينها))[3]. وما رواه الصغاني، عن الخليل، قال: ((حكي عن الخليل انه كان يصغر آءة أويأة)) [4]. وما رواه الفيومي، عن ابي عبيدة، قال: ((والجبن المأكول فيه ثلاث لغات، رواها ابو عبيدة عن يونس سماعا عن العرب))[5].

اما ما يخص احوال الراوي، فقد حددت له صفات ينبغي ان تتوافر فيه، قال ابن فارس: ((فليتحر اخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الامانة والثقة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من امر مشيخة بغداد ما بلغنا))[6]. و يبدو ان الامر الذي جعل ابن فارس يعنى بسند الرواية ويستوثق من راوي المادة اللغوية، هو افتعال اللغة، وتسجيل مالا ينتمي إليها، فقد روي عن الخليل، قوله: ((إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت))[7].

وللرواية اللغوية مظاهر، منها النقل، وهو كما يقول ابو البركات الانباري: ((الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[8]. وينقسم على قسمين: تواتر وآحاد، فأما المتواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب٠٠

---

(1) ينظر: لمع الادلة : ٩٠ و ٩١.

(2) البارع : ٢٩ (رغد).

(3) المجمل : ٧٩/١ (أدد).

(4) التكملة والذيل والصلة: ٦/١ (أوأ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، راجعه: عبد الحميد حسن، دار الكتب القاهرة، ١٩٧٠م.

(5) المصباح المنير: ١٢٤/١ (جبن)، ط١، المطبعة الاميرية بالقاهرة.

(6) الصاحبي : ٦٣.

(7) المزهر : ١٧١/١.

(8) لمع الادلة : ٨١.

وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم٠٠ وأما الاحاد فما تفرد بنقلة بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب[١].

والذي انفرد براويته واحد من أهل اللغة يكون حكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والاتقان، كابي زيد، والخليل، والاصمعي، وابي حاتم، وابي عبيدة، واضرابهم وشرطه الا يخالفه فيه من هو اكثر عددا منه[٢]، ومن امثلته، ما رواه الازهري، عن ابن دريد، قال: ((الهطيع: الطريق الواسع. قلت: ولم اسمع الهطيع بمعنى الطريق لغيره، وهو من مناكيره التي ينفرد بها))[٣]. وروى عنه في موضع آخر، قوله: ((خشع الرجل خراش صدره،اذا رمى بها. قلت: جعل جشع وأخطأ، ولم اسمعه لغيره))[٤].

وقد خلت المعجمات الاولى من الرواية اللغوية ؛ لاعتماد اصحابها على السماع من الاعراب، كما فعل صاحب العين، وصاحب الجيم.والعكس نراه عند المعجميين الذين ظهروا فيما بعد ، اذ جعلوا الرواية من مصادرهم الرئيسة، ابتداءً بالقرن الرابع الهجري، ولا سيما القالي، الذي اعتمد في (البارع) على الرواية اعتمادا يكاد يكون كليا، وهو في معظمها يعتمد على الاسناد المرسل أو المنقطع، ولعل نظرة واحدة فيه تفصح عن ذلك.

---

(١) ينظر: لمع الادلة : ٨٣ و ٨٤.

(٢) ينظر: المزهر : ١٢٩/١.

(٣) التهذيب : ١٣٥/١ (هطع).

(٤) المصدر نفسه : ٢١٤/١ (خشع).

ثالثا: النقـــــل مـــن المصادر

بعد انتهاء مرحلتي السماع من الاعراب، والرواية عن العلماء الرواة الــذين ســمعوا الاعراب، دخلت مرحلة جديدة تمثلت بالأخذ عن العلماء بوساطة النقل من مؤلفاتهم، أو كمــا يسميه السيوطي (الوجادة)[1].

وقد بدأ تأريخها مع بداية القرن الرابع الهجري، إذ ((أخــذ ظــل الروايــة يــتقلص وشأنهــا يتضاءل شيئا فشيئا، وأخذ أمر الاعتماد على الكتاب يقوى ويتوسع، وأخذ القلم يمثل المكانة التي كانت تحتلها الحافظة))[2]. واصبح النقل من المصادر من الاصول المهمة التــي اعتمدت عليها المعجمات اللغوية، ولكنه لم يرق إلى مرتبتي الســماع والروايــة، فقــد قــال الازهري: ((وقد دعاني الى ما جمعت في هذا الكتاب خلال ثلاث، منها تقييد نكت حفظتهــا ووعيتها عن افواه العرب، الذين شاهدتهم، واقمت بين ظهرانيهم سنيات، إذ كان ما اثبته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألفوها والنوادر التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة، ولا يقوم مقام الدربة والعادة))[3].

ومن المعجمات التي اعتمدت في قسم كبير من مادتها على هذا الاصــل، (جمهــرة اللغة)، و(ديوان الادب)، و(البارع)، و(تهذيب اللغة)، و(المحيط)، و(المقاييس)، و(المجمــل) و(لسان العرب)، و(القاموس المحيط)، و(تاج العروس).

ولا يعني ذلك انها تخلت عن الرواية، بل زاوجــت بين الاصــلين، فالقــالي اعتمــد في معظم كتابه على كتاب (العين) ، إلى جانب اعتماده على كتـــاب (الغريــب المصنف) لابي عبيد،وكتـــب ابـــي زيد، وابـــي حاتم(٢٥٥هـ)، وابـــن السكيت (٢٤٤ هــــ) وغــيرهم[4]. يزاد على ذلك مـــروياته عمن سبقه باسناد مـــرسل أو منقطع، لتبـــاعد الشقــة بينه وبيــن مــن يـــروي عنهــم. ولا غـــرابة فـــي اعتمـــــاده عــــلى

---

[1] ينظر: المزهر: ١٦٧/١.

[2] تاريخ علوم اللغة العربية : ٩٩، لطه الراوي ، ط١، بغداد.

[3] التهذيب : ٦/١.

[4] ينظر: فصول في فقه اللغة: ٢٧٧، للدكتور رمضان عبــد التــواب، ط٢، مكتبــة الخــانجي، القــاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

كتب من سبقه؛ لانه أول من ترك مشافهة الاعراب. ولكي نتحرى الدقة نقول إنه لم يترك المشافهة طواعية ؛ إذ لم يتسن له ذلك، ((وعوض عن [1] ذلك بأخذه عن شيوخ هذا العلم وروايته للمؤلفات السابقة، حتى لنستطيع ان نقول انه لم يدع كتابا مهما في هذا الباب في عصره الا كان له معه شأن))[2].

وقد اعتمد ابن فارس في (المقاييس) على كتب خمسة، نص عليها في المقدمة، وهي (العين، وغريب الحديث لابي عبيد، والغريب المصنف لابي عبيد، والالفاظ لابن السكيت وجمهرة اللغة لابن دريد)[3]. أما في (المجمل) فإنه لم ينص على المصادر التي نقل منها، كما فعل في (المقاييس)،ويمكن الاهتداء الى ابرزها، وهي: (العين، والغريب المصنف، واصلاح المنطق وتهذيب الالفاظ ، والقلب والابدال، وجمهرة اللغة وأدب الكاتب.. وغيرها)[4].

ومن معجميي القرن الرابع ايضاً الجوهري، اذ اعتمد على الوجادة في اكثر من موضع، ولكنه لم يصرح باسماء الكتب التي ينقل منها الا قليلا، ومن أمثلة ذلك، قوله: ((أحقد القوم، إذا طلبوا من المعدن شيئا فلم يجدوا. وهذا الحرف نقلته من كتاب ولم اسمعه))[5]. و ((الكضر٠٠ ما بين الترقوتين. هذا الحرف نقلته من كتاب من غير سماع))[6]. و ((تقول العرب: فلان ساقط بن ماقط بن لاقط، تتساب بذلك. فالساقط: عبد الماقط. والماقط: عبد اللاقط. واللاقط عبد معتق. نقلته من كتاب، من غير سماع))[7]. ومما نص فيه على اسم الكتاب وصاحبه قوله: ((هرهرت الشيء: لغة في فرفرته: إذا حركته. وهذا الحرف نقلته من كتاب الاعتقاب لابي تراب، من غير سماع))[8].

---

(1) كذا، والصواب (عوض من).

(2) البارع : ٥٧ (مقدمة المحقق).

(3) ينظر: المقاييس : ٣/١ – ٥ .

(4) ينظر: فصول في فقه اللغة : ٢٨٠.

(5) الصحاح : ٤٦٦/٢ (حقد).

(6) المصدر نفسه : ٨٠٦/٢ (كضر).

(7) المصدر نفسه : ١١٦١/٣ (مقط).

(8) المصدر نفسه: ٨٥٤/٢ (هرر).

والملاحظ ان الجوهري في أقواله المتقدمة حرص على تذييل ما نقله بعبارة (لم اسمعه)؛ لينبه على ان ثبوته لا يصل الى مرتبة السماع وقطعيته.

وقد شمل هذا الاسلوب معجمات القرن الخامس، فابن سيده نص في مقدمة (المحكم) على المعجمات والكتب التي رجع إليها، ونقل من مادتها، إذ قال: ((واما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة: فمصنف أبي عبيد، والاصلاح، والالفاظ، والجمهرة٠٠ والكتاب الموسوم بالعين ما صح لدينا منه، وأخذناه بالوثيقة عنه، وكتب الاصمعي، والفراء، وابي زيد، وابن الاعرابي وابي عبيدة، والشيباني، واللحياني، وما سقط إلينا من جميع ذلك٠٠))(١).

وما كادت المئة السادسة تدخل حتى لم يبق للراوية شأن يذكر، وصار اعتماد الناس على الكتب، يتدارسونها، ويعنون بضبطها، وتحقيق ما فيها على الاشياخ(٢). ومن اشهر معجمات هذا القرن (اساس البلاغة) للزمخشري، الذي اعتمد في جل مادته على النقل من الكتب التي سبقته .

وهكذا توالت المعجمات اللغوية التي اعتمدت في مادتها على هذا الاصل، الذي امسى ديدن المعجميين المتأخرين، أمثال ابن منظور، الذي قال: ((لا ادعي فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت٠٠ أو رحلت، أو نقلت عن العرب العرباء٠٠ وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها، ولا وسيلة اتمسك بسببها سوى أني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب))(٣). فاعتمد فيه على ما يسمى بـ (المرجع اللغوي المكتوب)، الذي صحت روايته وثبتت. وهو بعمله ذلك يعد اول من أنشأ معنى المدونة المكتوبة(٤)، وبرز موقفه منها، بأن استمد مادة معجمه من خمسة كتب من الامهات، وهي: (التهذيب) للازهري، و(الصحاح) للجوهري، و(المحكم) لابن سيده و(حواشي ابن بري) على الصحاح، و(النهاية) لابن الأثير(٥).

---

(١) المحكم والمحيط الاعظم في اللغة : ٢٥/١، لعلي بن اسماعيل بن سيده (٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م.

(٢) ينظر: تاريخ علوم اللغة العربية : ١٠٣.

(٣) اللسان : ٨/١.

(٤) ينظر: من قضايا المعجم العربي– قديما وحديثا: ١٤١، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي، ط١، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٦م.

(٥) ينظر: اللسان : ٧/١ و ٨.

وقد عزا سبب اعتماده على هذا الاسلوب الى ان من سبقه لم يكونوا موفقين بشــكل تام، ولم ينتبهوا الى الثغرات التي قد تظهر في البناء المعجمي، سواء أكان في الجمع، أم في الوضع، إذ قال: ((رأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه. فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجــادة الوضع مع رداءة الجمع))(١).

ثم ذكر بعد ذلك سبب اختياره تلك المعجمات، فوصف (التهذيب) بأنه الاجمل من بين كتب اللغة. وقال عن (المحكم) : انه الاكمل. معتمدا عليهما في المادة اللغوية فقــط، أي انــه جعلهما مصدره الرئيس في الجمع دون الوضع؛ لصعوبة المنهج الذي اعتمد في ترتيبهما، مما جعله يعتمد في ذلك على الصحاح، ويسير على منهجه في مرعاة الباب والفصل. واخيرا اتخذ من (النهاية) مصدرا لرفد ما جمعه من تلك المعجمات بجليل الاخبار، وجميل الاثــار، يــزاد على ما فيه من آيات القرآن الكريم(٢).

وتلك المعجمات الخمسة قد اغنته – بحسب دعواه – عن المعجمات الباقية، ويبدو ان هذا مأخذ يسجل على معجمه؛ لانه ظن أن تلك المعجمات حوت المادة اللغوية كلها، وهو في ذلك قد جانب الصواب.

وقد تابع الفيروزابادي من سبقه في الاعتماد على هذا الاصل ، إذ قال: ((وضــمنته خلاصة ما في العباب والمحكم، واضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم، ورزقنيها عنــد غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة))(٣). ونقل ايضا من معجمات لم ينص عليها، وانمــا ظهرت في اثناء مواده، كالصحاح، والتهذيب٠٠ وغيرها.

اما الزبيدي فقد جعل هذا الاصل رافده الاول في تاليفه (تاج العروس)، اذ نقل عن مصادر كثيرة جدا في مختلف علوم الانسانية، اشار الى قسم منها في مقدمته، كــ (التهذيب) للازهري، و(اللسان) لابن منظور، و(المفردات) للراغب الاصفهاني.. وغيرها.

---

(١) اللسان : ٧/١.

(٢) المصدر نفسه: ٧/١ و ٨.

(٣) القاموس المحيط: ٣/١، للفيروزاباي ، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.